



الاختلافات الصوتية في قراءة ألفاظ الحديث – سنن أبي داود مثلاً

الدكتور حسام غضبان جاسم الربيعي
كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة ديالى

Abstract

Some Prophetic hadiths contain words that can be recited in more than one way, with phonetic differences between the words, without any change in meaning.

The research is divided into three sections:

1. The first section: This is dedicated to studying the difference in the hamza (glottal stop) between omission and inclusion.
2. The second section: Discusses assimilation (idgham) and clarification (izhar).
3. The third section: Focuses on the substitution between letters

Email:

Published: 1- 9-2024

Keywords: الحديث ، الصوت

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0

(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

المقدمة

تحتاج النصوص العربية إلى من يوقد مصباح التدقيق عليها لتعكس عليه ألواناً من الطيف اللغوي، فيحلل تلك الألوان الصوتية واللغوية إلى خيوطها الخفية، ذلك التناول الحسي الذي يربطه بالتناغم الوجداني.

ونحن نحلل الألوان اللغوية برز أماناً لون أساسيّ من ألوانها يتمثل بالجانب الصوتي الذي يشترك بلونه في تشكيل أي بناء لغوي ولولا هذا اللون الأساسي ما رأينا تراكيب مختلفة في تشكيلها البنائي. إن كل من ولج باب الأصوات واتخذ مساراً في دراسته احتاج إلى تدريب أذنه على تلقي النغم الصوتي وبسطه على منصة التدقيق لتظهر أمامه أجساد الدلالة المكسوة بثياب الألفاظ، وذلك لأهمية الجانب الصوتي في تكوين النصوص؛ إذ إنه يعد محط أنظار الباحثين في الدراسة والتحليل، إلا أنهم غضوا الطرف عن بعض النصوص العربية تاركين الخوض في غمار التحليل الصوتي لبنائها، وقد يكون داعي الترك عندهم هو الظن بخلو تلك النصوص من الظواهر الصوتية، ومن هذه النصوص النص الحديث الشريف، الذي جعلناه نصب العين للدراسة والتحليل الصوتي في بحثنا هذا، وقد وجهنا نظرنا إلى زاوية الخلاف في المرويات الصوتية في بعض الألفاظ الحديثة، وهذا المجال التطبيقي يضيف على بحثنا ميزة ليست لغيره.

وبعد سيرنا في درب الاستقراء الذي سلكناه للوصول إلى الأصوات المختلف في قراءتها في بعض نصوص الحديث الشريف، ووجدنا أن المادة الصوتية المستقرة تستوجب دراستها تحت عنوان (الاختلافات الصوتية في قراءة الحديث - سنن أبي داود مثلاً)، وقد جاءت هذه المادة موزعة بحسب خريطة صوتية صممت توطئة وثلاثة مباحث.

أما التوطئة فقد بينت أهمية الجانب الصوتي في اللغة.

وأما المبحث الأول فقد خُصص للحديث عن الاختلاف في قراءة صوت الهمزة بين الحذف والاثبات مع بقاء دلالتها على الاستفهام.

المبحث الثاني جُعلَ موضوعاً للحديث عن الإظهار والإدغام في صوت النون، فدرسناها ذاكرين مسوغات اللجوء إلى الإدغام.

أما المبحث الثالث فقد كان في موضوع الإبدال، كالمطممانية والإبدال بين الميم والباء والابدال بين السين والشين والابدال بين الهاء والتاء.

تلت هذه المباحث الثلاثة خاتمة ضمت أهم النتائج.

هذا ما حواه بحثنا الذي حاولنا فيه أن ننهل من العلوم الحديثة، لنضيف به إلى العربية مجالاً جديداً من المجالات التطبيقية في ميدان الدراسات الصوتية، فأرجو أنني قد وفقت لذلك، ومن الله السداد.

توطئة

يعد الجانب الصوتي حجر الأساس في اللغة، وحينما جاء العلماء لتعريف اللغة عرفوها بأنها: ((أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))⁽¹⁾، ولا يخفى ما في التعريف من تركيز على الجانب الصوتي في اللغة؛ وذلك لكونها أفاظاً في الأساس. وهو نص على الطبيعة الصوتية للغة. يقوم هذا البحث على دراسة الصوت المفرد من دون انتظامه مع مجموعة صوتية تدعى المقطع؛ وتبحث هذه الدراسات في مخارج الأصوات وصفاتها وكيفية نطقها وتأثير الصوت في ما يجاوره وتأثره به، وما إلى ذلك من المباحث المتصلة بالصوت المفرد.

الدراسات الصوتية في الحديث الشريف كانت أقل من الدراسات الصوتية القرآنية، وهو أمر يبعث على الاستغراب؛ إذ احتوت الأحاديث النبوية الشريفة بعضاً من الظواهر الصوتية الجديرة بالدراسة. وهذه دعوة للمختصين في الحقول اللغوية إلى أن يقوموا بإحصاء هذه الظواهر ودراستها بصفتها ظواهر متأتية من أعظم نص عربي بعد كتاب الله ﷺ، نطق به أفصح من نطق بالضاد ﷺ.

وارتأينا أن نضع خطوة على طريق الدراسات الصوتية في الحديث الشريف من خلال هذا البحث، لنفتح باباً ظريفاً في الدراسة الصوتية، نحث من خلاله المختصين على التوجه لهذا النوع من الدراسة لا سيما وقد انصبت جهودهم على دراسة الجانب الصوتي في القرآن الكريم لكونه متعبداً بتلاوته وهو معجز بلفظه، واللفظ منه مقصود، والتلفظ به عبادة؛ فالقارئ له يحصل بكل حرف يقرأه على حسنة، فاللفظ مقصود ومراد بذاته، أما الحديث الشريف فليس متعبداً بتلاوته إلا أجراً عاماً يناله المشتغل به.

إن الاختلاف الصوتي هو أن تختلف الكلمة الحديثة من الناحية الصوتية في قراءتها بإبدال صوت مكان صوت من دون أن يؤدي ذلك إلى اختلاف صرفي أو نحوي أو دلالي. وهذا القيد قيدنا به الاختلاف الصوتي لأن الاختلافات الصرفية والدلالية والنحوية كلها تكون ناتجة عن اختلاف صوتي، فاحتطنا بهذا القيد لتمييز الاختلاف الصوتي الصّرف من دون غيره.

قد تكون الظاهرة الصوتية متمثلة في الاختلاف في كيفية نطق صوت لغوي، أو باستبدال صوت بصوت آخر؛ سواء أكان ذلك الاستبدال ضمن البيئة اللغوية الواحدة، أم كان من قبيل الاختلافات اللهجية في البيئات اللغوية المختلفة، وهو ما يطلق عليه اللغويون مصطلح "الإبدال"⁽²⁾.

وقد تكون بتأثير الأصوات وتأثرها بما بعدها أو بما قبلها، وقد تكون في قضية تتعلق بضبط الكلمة، وغيرها كثير مما يندرج ضمن الدراسات الصوتية.

المبحث الأول : الهمز

يعد صوت الهمزة من الأصوات المهمة جداً في الدراسات اللغوية لا في العربية وحدها، بل في مجموعات كثيرة من اللغات المعروفة حتى الآن⁽³⁾. والهمزة صوت يخرج من أقصى الحلق⁽⁴⁾، ولا خلاف في مخرجها بين القدامى والمحدثين⁽⁵⁾. وهو صوت ناتج عن انطباق الوترين الصوتيين انطباقاً كاملاً وشديداً بحيث لا يسمح بمرور الهواء مطلقاً، ثم ينفتحان ليسمحا له بالخروج على صورة انفجار فجأة من غير أن يهتز الوتران الصوتيان⁽⁶⁾، ولذلك فقد كانت ((الأصوات التي تعبر عن الهمزة تختلف باختلاف القراءات))⁽⁷⁾.

لا شك في أن الهمزة صوت من أصعب الأصوات، وقد وصفه مكي بن أبي طالب القيسي بأنه صوت بعيد مخرجه صعب على اللافظ به لما فيه من صفات الجهر والقوة، فقد استعملوا فيه التحقيق والتخفيف وإلقاء حركته على ما قبله وإبداله بغيره من الأصوات، وحذفه في مواضع؛ وما ذلك كله إلا لاستئصالهم له⁽⁸⁾.

وقد تمثلت ظاهرة الهمز وتغيراته في الحديث المروي عن عبيدة أن علياً عليه السلام ((ذكر أهل النهروان، فقال: ﴿ فيهم رجل مودن اليد، أو مخدج اليد، أو مثدون اليد؛ لولا أن تبطروا لنبأتكم ما وعد الله الذين يقاتلونهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم ﴾ قال: قلت: أنت سمعت هذا منه؟ قال: ﴿ إي، ورب الكعبة ﴾))⁽⁹⁾.

اختلف في قراءة ﴿ أنت ﴾ على ثلاث قراءات مختلفة: أولاً بهمزة واحدة ﴿ أنت ﴾، ثانياً بهمزتين ﴿ أنت ﴾، ثالثاً بالمد ﴿ أنت ﴾⁽¹⁰⁾.

فمن قرأ بهمزة واحدة ﴿ أنت ﴾ فإن الكلمة تكون بمعنى الاستفهام الذي حذفته همزته، والدليل على حذف الهمزة لا غيرها من أدوات الاستفهام هو أن حذف الأداة في الاستفهام يعد من خصائص الهمزة من دون (هل)، والدليل على حذفها في هذه القراءة دون غيرها هو وجودها في القراءتين الأخريين، وقد يسأل: وما الدليل على وجود معنى الاستفهام أصلاً؟

ويمكن الجواب عن هذا السؤال بوجود دليلين على الاستفهام:

أولهما: وجود الهمزة في القراءتين الأخريين؛ إذ وجوده فيهما يدل على وجود الاستفهام في قراءة الهمزة الواحدة، فالقراءتان الأخريان تثبتان ما حذف في هذه القراءة، فالقراءات تفسر إحداها الأخرى.

ثانيهما: جواب علي بن أبي طالب رضي الله عنه بقوله: إي، ورب الكعبة؛ والحرف (إي) حرف جواب، والجواب يقتضي وجود سؤال أجاب عنه.

والعرب تحذف ما يُفهم، لاسيما وأن الهمزة ((صوت شديد يحتاج النطق به إلى مجهود عضلي يزيد على ما يحتاج إليه أي صوت من أصوات العربية))⁽¹¹⁾، حتى وصف التلفظ بها أنه كالتهوع أو السعلة⁽¹²⁾، وهذه الأوصاف دفعت إلى التهرب من النطق به عند العرب أو تخفيفه⁽¹³⁾، لذلك حسن حذفه للتخلص من صعوبة النطق.

ومن قرأ بهمزتين ﴿أَنْتَ﴾ فقد جاء باللفظ على أصله، وهو التحقيق في الهمزتين، ويمكن تعريف تحقيق الهمزة بأنه ((إعطاء الهمزة حقها من التلفظ والنبر))⁽¹⁴⁾ كما سبق في كيفية نطقها التي ذكرت آنفاً، والنبر في اللغة الهمز، والنبرة الهمزة، وقالوا: قريش لا تنبر، أي: لا تهمز⁽¹⁵⁾. والأصل في تلفظ الهمزة هو التحقيق، فالهمزة المحققة هي الصوتية (الفونيم) الأصلية للهمزة⁽¹⁶⁾، وذهب البصريون أن ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا⁽¹⁷⁾، ووصفت بأنها لحن لا يجوز ارتكابه⁽¹⁸⁾.

والذي نميل إليه أنه يمكن أن تكون قراءة التخفيف راجحة لكن لا يمكن تخطئة قراءة التحقيق لكونها ثابتة في نصوص عربية فصيحة، فقد وردت في مثل قول الله تعالى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: 6] فإنه يجوز انفصال إحداهما عن الأخرى بحذف الأولى، وقد قرأ أبو عمرو بحذف الأولى⁽¹⁹⁾، ولما ((جاز انفصال الأولى من الثانية آل الأمر إلى جواز انفرد كل واحدة من الأخرى، وذلك غير ثقيل، فجاز الجمع بينهما محققين))⁽²⁰⁾.

وهذا مذهب في الهمزتين معروف فتلفظ (أَنْتَ) دون الحذف الموجود في الكلمة عند الهمزة الواحدة ﴿أَنْتَ﴾ ومن دون التخفيف الموجود في القراءة الآتية بعد قليل ﴿أَنْتَ﴾. فالهمزة الأولى في (أَنْتَ) همزة استفهام، والهمزة الثانية همزة الضمير (أَنْتَ) فلا حذف في الجملة على هذه القراءة، ولا انزياح صوتي في الكلمة، وكلا الهمزتين مفتوحة والفتحة أخف الحركات وهذا ما سهل التلفظ بهما معاً، وهذا ما يسمى عند العلماء تحقيق الهمزتين والتحقيق خصوصية صوتية اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة وشرقها وتميم وقيس⁽²¹⁾. والقراءة بالتحقيق جاءت على لغتهم.

ومن قرأ بالمد ﴿أَنْتَ﴾ قصد وجود همزتين: الهمزة الأولى همزة استفهام، والهمزة الثانية همزة الضمير (أَنْتَ) فلا حذف في الصوت، لكنها تختلف عن القراءة الثانية بوجود انزياح صوتي، وهو تخفيف الهمزة الثانية من الهمزتين مع بقاء الأولى محققة. وذلك بسبب صعوبتها؛ فإن الهمزة ((مستقلة وهي مفردة فاستقلالها عند التكرار أكثر))⁽²²⁾.

ونكر العلماء أن تخفيف الهمز يكون بثلاث طرائق الحذف والتسهيل والإبدال⁽²³⁾، والتخفيف ((خصوصية حضرية امتازت بها قبائل شمال الجزيرة وغربها وأكثر أهل الحجاز وهذيل وغيرها))⁽²⁴⁾؛ والذي حصل هنا هو الإبدال في الهمزة - على رأي القدماء - وهو أن تزيل نبرتها، فتلين حينئذٍ، فتصير إلى الألف أو الواو أو الياء بحسب حركتها أو حركة ما قبلها⁽²⁵⁾، فقد أبدلت الهمزة الثانية حرف مد هو الألف من جنس حركتها وحركة ما قبلها وكلاهما فتحة، وبذلك ((فإن الصوت في هذه الحال يتحول إلى صوت آخر يختلف عنه مخرجاً وصفة))⁽²⁶⁾. وقد اختير لهذا التغيير أصوات المد بدل الهمزة بسبب سعة مخرجها الأمر الذي يجعلها سهلة في النطق فضلاً عن أن استعمال أصوات العلة لا يؤدي إلى تغيير في معناها فهي الوفونات لا فونيمات.

والمعنى لم يتغير رغم الاختلافات الصوتية فهي تغيرات صوتية بحتة لا تتبعها تغيرات دلالية. ومن الناحية المقطعية تكون كتابتها على النحو الآتي:

الكلمة الحديثية أنتَ / ء - ن / ت - /

الكلمة القرائية الأولى أَنْتَ / ء - ن / ت - /

الكلمة القرائية الثانية أَنْتَ / ء - ن / ت - /

فالكلمة الحديثية ﴿أَنْتَ﴾ تتكون من مقطعين: المقطع الأول طويل مغلق يتكون من قاعدتين (الهمزة والنون) بينهما قمة هي فتحة الهمزة، والثاني قصير مفتوح يتكون من قاعدة هي التاء وقمة هي فتحته.

والكلمة القرائية الأولى ﴿أَنْتَ﴾ تتكون من ثلاثة مقاطع بزيادة مقطع واحد على الكلمة الحديثية الأولى في أولها نتج عن همزة الاستفهام ، وهذا المقطع من نوع القصير المفتوح يتكون من قاعدة هي الهمزة وقمة هي فتحته.

والكلمة القرائية الثانية ﴿أَنْتَ﴾ يتكون نسقها الصوتي من مقطعين: المقطع الأول من نوع المقطع المديد؛ يتكون من قاعدتين: هما الهمزة والنون، وبينهما قمة هي الألف، والمقطع الثاني لا تغير فيه. والشائع في المقطع المديد أن تكون قاعدته الثانية الساكن الأول من المشدد مثل كلمة الضالِّين⁽²⁷⁾.

والهمزة الثانية لما حذفت اتحدت الفتحان فصارتا ألفاً جاءت من اندماجهما، أو أن الهمزة الثانية حذفت مع فتحته وأطيل زمن النطق بفتحة الهمزة الأولى لتعويض عن المحذوفتين، فنتج عن هذه الإطالة صوت الألف.

وبالنسبة للجمع بين هذه القراءات الثلاث فإننا نقول: لا ترجيح بينها؛ إذ إنها جميعاً بدلالة واحدة هي الاستفهام فضلاً عن أنها كلها جارية على سَنَنِ العرب في كلامها؛ فمن حذف همزة

الاستفهام فقد أحسن إذ إنها مفهومة من السياق وكسب مكسباً صوتياً يتمثل بالاقتران في المجهود العضلي المبذول في النطق بالهمزة وهي صعبة. ومن قلب الثانية منهما ألفاً فإن الألف أسهل من الهمزة في التلفظ، فهو أيضاً اقتصاد في المجهود العضلي. ومن حقق الهمزتين فقد جاء بصوت الهمزة على أصله، وما جاء على الأصل فلا يسأل عن علته، وقد ذهب مكي بن أبي طالب إلى تحسين القراءة بتحقيق الهمزتين ((لأنه الأصل))⁽²⁸⁾.

وقد أوجد هذه القراءات كون الهمزة في أحوالها الثلاثة تكتب على الألف لكونها في بداية الكلمة، وقد كتبت على الألف ((لأن الهمزة تشارك الألف في المخرج، وهو أخف الحروف، فأبدلها في الخط للتخفيف، لأن التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة أيضاً))⁽²⁹⁾.

المبحث الثاني : الإدغام

إن الصوت يتأثر بما يجاوره من الأصوات كما يتأثر اللون بما يجاوره من الألوان، فإن الأصوات إذا ما اتصل بعضها ببعض على شكل تركيب صوتي فربما اعتراها نوع من التأثير والتأثر بسبب تجاورها وقوة بعضها وضعف بعضها الآخر ونتيجة لاختلافها بالصفات⁽³⁰⁾، ومن هذه التأثيرات الإدغام فعن عائشة رضي الله عنها قالت: ﴿كان رسول الله ﷺ يستأذناً إذا كان في يوم المرأة منا بعد ما نزلت: ﴿تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥١] قالت معاذة: فقلت لها: ما كنت تقولين لرسول الله ﷺ؟ قالت: كنت أقول: إن كان ذاك إليّ لم أوتر أحدًا على نفسي﴾⁽³¹⁾.

في قولها: ﴿يستأذناً﴾ قراءة أخرى هي ﴿يستأذناً﴾⁽³²⁾.

فمن قرأ ﴿يستأذناً﴾ فالفعل (يستأذن) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على رسول الله ﷺ، و (نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. فعند هذه القراءة جيء باللفظ على الأصل، وما جاء على الأصل فلا يسأل عن علته. وذكر في عون المعبود أن هذه القراءة جاءت ((في بعض النسخ))⁽³³⁾.

ومن قرأ ﴿يستأذناً﴾ فقد أدغم النون الأولى (نون الفعل) في النون الثانية (نون الضمير "نا")؛ فأصبحت عندنا نون مشددة. وهو إدغام الكبير، وهو الإدغام الذي يلتقي فيه الصوتان المدغم أحدهما في الآخر على أن يكون الصوت الأول منهما متحركاً فيسكنه اللافظ، ويدغمه في الثاني⁽³⁴⁾. وقد سمي هذا الإدغام بالإدغام الكبير لكون الحرف الأول كان متحركاً قبل الإدغام، فحذفت حركته فسُكِنَ، ثم أدغم في الصوت الثاني، أو لصعوبته⁽³⁵⁾؛ فكأنه يتضمن تغيراً صوتياً

حصل على مرحلتين هما: تسكين الأول والإدغام الصغير، فهو إدغام صغير وزيادة. وهو ظاهرة صوتية في قراءة أبي عمرو، جاء في الشاطبية:

ودونك الإدغام الكبير، وقُطِبُهُ أبو عمرو البصريُّ فيه تَحَقُّلاً⁽³⁶⁾.

والقراءتان فيهما اختلاف في التشكيل المقطعي على النحو الآتي:

يَسْتَأْذِنُنَا: / ي - س / ت - ء / ذ - ن / ن - /

يَسْتَأْذِنَا: / ي - س / ت - ء / ذ - ن / ن - /

على قراءة ﴿يَسْتَأْذِنُنَا﴾ تكون عندنا خمسة مقاطع صوتية: الأولان من نوع الطويل المغلق، والثالث والرابع من نوع القصير المفتوح، والخامس طويل مفتوح. أما على قراءة ﴿يَسْتَأْذِنَا﴾ فتتكون أربعة مقاطع طويلة: الثلاثة الأولى مغلقة، والرابع مفتوح.

ويمكن تحليل التغير الصوتي الذي حصل بين الكلمة على القراءتين بأنه لما حذفت حركة النون الأولى (الضمة) وهي قمة المقطع القصير المفتوح بقيت قاعدته النون بلا قمة، فانقلبت لتكون قمة ثانية مع الذال لتشكيل مقطع طويل مغلق قمته كسرة الذال.

وليس للتسكين أسباب نحوية، إنما هو قضية صوتية بحتة، الهدف منها الاقتصاد في المجهود العضلي لجهاز النطق، الذي تجلى من ناحيتين هما:

أولاً: حذف الضمة وبذلك يتبقى لدينا أحد عشر صوتاً؛ ومما لا شك فيه أن التلفظ بأحد عشر صوتاً يحتاج إلى مجهود عضلي يبذله جهاز النطق أقل من المجهود المبذول عند التلفظ باثني عشر صوتاً.

ثانياً: تفتت أحد مقاطع الكلمة وبقاء أربعة مقاطع فقط؛ مما يخفف عن جهاز النطق، فالتلفظ بأربعة مقاطع أسهل من التلفظ بخمسة مقاطع.

وهذا الإدغام من نوع إدغام المتماثلين النون في النون في كلمة واحدة، ونظيره في القراءات القرآنية قوله ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، فمن المجمع عليه لدى جميع القراء إدغام النون في النون⁽³⁷⁾.

إن القراءة بالإدغام الكبير هي أصل رواية الحديث في سنن أبي داود، ويرجح هذه القراءة كونها مروية في سنن النسائي الكبرى ومستخرج أبي عوانة وتعليق التعليق⁽³⁸⁾. أما القراءة الثانية بلا إدغام فقد وجدت في بعض نسخ سنن أبي داود، ولكن يرجحها أنها رويت كذلك في صحيح مسلم وابن حبان⁽³⁹⁾. ومن جهة ثانية كانت كل من القراءتين جارية على وجه من وجوه العربية؛ إذ جاءت على الأولى شواهد فصيحة أهمها قراءة أبي عمرو، وبذلك يمكننا إضافة هذه القراءة الحديثة لتكون



شاهدًا إضافيًا يضاف إلى جملة شواهد الإدغام الكبير. والقراءة بلا إدغام جاءت على اللغة العامة الشائعة في العرب.

المبحث الثالث : التبادل الصوتي

أولاً: الإبدال الصوتي في أداة التعريف بين اللام والميم (الطمطمانية)

قال رسول الله ﷺ: ﴿ليس من البر الصيام في السفر﴾⁽⁴⁰⁾، وقرئ الحديث بلفظ آخر: ﴿ليس من امبر امصيام في امسفر﴾⁽⁴¹⁾.

فمن قرأ باللام فقد جاء باللفظ على أصل استعماله في اللغة العربية، وهي اللغة الفاشية في لسان العرب، وما جاء على الأصل فلا يُسأل عن علته.

الأصل في أداة التعريف في اللغة العربية في عصر الرسول ﷺ وما بعده أن تلفظ بهمزة ولام، وقد سماها بعض النحويين لام التعريف. وليس معنى هذا الكلام أنها كانت في الأصل لامًا ثم انتقلت إلى ميم؛ ولكن نقصد به أنه الأكثر في الاستعمال، بحيث إذا أطلق مصطلح أداة التعريف لا ينصرف الذهن في اللغة العربية إلى غير "ال".

ومن قرأ بالميم فقد جاءت قراءته على لغة من يجعلون اللام في "ال" التعريف ميمًا، وهي ما يطلق عليه اللغويون مصطلح "الطمطمانية"⁽⁴²⁾.

وقيل: هي "ال" ((وذكروا أن الميم في هذا بدل من اللام))⁽⁴³⁾، وعلى ذلك فلا استقلال لها دون "ال"، بل هي تابعة لها.

وذكر أن أهل اليمن يبدلون اللام ميمًا إذا كان بعدها حرف قمري، والحديث دخلت فيه بالميم على قمري وعلى شمسي، فلا اعتبار بما روي عن بعض أهل اليمن أنها مختصة بما بعد القمري⁽⁴⁴⁾. ويمكن تخريج هذه الروايات على أنها كانت لهجة لبعض أهل اليمن لا لجميعهم، أما اللهجة العامة لأهل اليمن فهي إبدال اللام ميمًا سواء أكانت قبل الحرف الشمسي أم القمري.

وقال المرادي (ت 749 هـ) أيضًا عند ذكره للميم المبدلة من لام التعريف: ((في عَدِّ هذه الميم من حروف المعاني نظرٌ، لأنها بدل لا أصل، وأيضًا فإن هذا مبني على القول بأن حرف التعريف أحادي والهمزة غير معتدِّ بها))⁽⁴⁵⁾؛ ولكنه ذكر الحرف "ام" على أنه حرف مستقل⁽⁴⁶⁾.

جاءت هذه القراءة في الحديث على لغة بعض العرب⁽⁴⁷⁾، فقيل: إنها لهجة لبعض أهل اليمن⁽⁴⁸⁾، وقيل: هي لهجة طي⁽⁴⁹⁾، وقيل: لهجة حمير⁽⁵⁰⁾. وأنشدوا على هذه اللغة قول الشاعر:

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بأمسهم وأمسلمة⁽⁵¹⁾

يقصد بالسهم والسلامة. وإلى اليوم في عامية اليمن ومصر والشام ما زالت موجودة، ومن أشهر أمثلتها "امبارح".

أما بالنسبة لتوجيه ورود هذه الظاهرة في الحديث الشريف السابق فإن للعلماء فيه احتمالين اثنين:

الاحتمال الأول: أن النبي ﷺ خاطب بها الأشعري على لغته⁽⁵²⁾. ويكون بذلك الحديث مرفوعاً إليه ﷺ، بمعنى أنه من قول النبي ﷺ لفظاً ومعنى.

الاحتمال الثاني: أن هذا الأشعري نقله بلغته، فحمله عنه الراوي، وأداه باللفظ الذي سمعها به منه، أي: بالميم⁽⁵³⁾. ويكون لفظ الحديث موقوفاً على الصحابي ﷺ، لكن معناه مرفوع. ورجح ابن حجر الاحتمال الثاني⁽⁵⁴⁾. وذهب الألباني إلى أن الحديث بهذا اللفظ شاذ⁽⁵⁵⁾، وتابعه على هذا الرأي تلميذه حمدي السلفي⁽⁵⁶⁾.

ولنا مع هذا الرأي وقفة، فإن الحديث الشاذ من أنواع الضعيف، ولا ينبغي التسرع بالقول بشذوذ الحديث إذا أمكن الجمع بين اللفظين، فإن أمكن الجمع انتفت الحاجة إلى القول بالشذوذ، فإن القضية صوتية بحتة لا دخل لها في دلالة الحديث، فحالها حال الإمالة والإدغام؛ فلو أمال أحد الرواة مثلاً الألف نحو الواو في كلمة الصلاة وفخم لامها لم يكن ذلك مؤثراً في صحة الحديث لكونها عادات نطقية لا تدخل في تحريف كلام النبي ﷺ عن معناه المقصود بما يدعو إلى الحكم على الحديث بالشذوذ. والله أعلم.

ونرى أنه لا مشكلة في الأخذ بالرأيين؛ فإن كان النبي ﷺ قاله، ونطق به، فإن ذلك كان ملاطفة منه ﷺ لهذا الرجل، لا سيما وهو في حال التعب الشديد والحر، كما تصف روايات الحديث؛ وإن لم يكن قاله فبذلك يكون النبي ﷺ نطق بها باللام، والأشعري لم يستطع نطقها باللام، فنطق بها على ما ألفه من عاداته اللغوية التي تجعل التعريف بالميم لا باللام. وما دامت هذه الظاهرة لا تؤثر في الدلالة فإن الرواية بالميم لا تقدر في صحة الحديث، لاسيما وأن النبي ﷺ لم تكن بعثته أساساً لأجل توحيد اللهجات العربية في لهجة واحدة.

وبعد فالقراءة بالميم قيل: إنها لغة قليلة⁽⁵⁷⁾، وبعضهم عدها شاذة لا يقاس عليها⁽⁵⁸⁾. ويرد على هذا القول الرضي الأسترآبادي؛ إذ يرى أن كثرة القبائل التي نسبت إليها الظاهرة وكثرة شواهدا يحولان دون القول بشذوذها⁽⁵⁹⁾.

وإن ((الم" أداة تعريف كانت شائعة في اللهجات العربية الغربية، وهي أسبق أداة لدى اليمانيين، بدليل وجودها في النقوش القديمة))⁽⁶⁰⁾. وهذا ما يفسر وجودها في السريانية واللهجة السبئية المتأخرة⁽⁶¹⁾. ولعل أداة التعريف كانت أولاً بالميم يدلنا على ذلك وجودها في النقوش القديمة وفي السريانية والسبئية، وهما ساميتان، فلعل أداة التعريف كانت في السامية الأم بالميم بدليل بقائها في النقوش القديمة، وبعض اللهجات العربية، وغيرها من الساميات، ثم تطورت العربية صوتياً

فانتقلت أداة التعريف إلى اللام، واختفت الميم من المشهد اللغوي في العربية. وقد أصاب حرف "ام" تغير صوتي حوله إلى "ال" لكثرة استعماله ودورانه على الألسنة، إذ ((عندما تشيع لفظة ويكثر تداولها على الألسنة تصبح عرضة للتغير أكثر من غيرها))⁽⁶²⁾.

والخلاف بين الفريقين لفظي، فإن من الثابت لدى الفريقين أن الأكثر الغالب غلبةً شبه مطلقة في النصوص العربية أن أداة التعريف تكون باللام؛ لذلك فهي أرجح من القراءة بالميم؛ ومستند الترجيح الكثرة والشيوع؛ إذ إن النبي ﷺ كان يتكلم بلغة عامة العرب في العموم الغالب من كلامه، واللغة الفصحى - على رأي هنري سويت - ((هي اللغة التي لا يستطيع السامع أن يحكم على المنطقة المحلية التي ينتمي إليها المتكلم بها))⁽⁶³⁾، لذلك فما جاء على اللغة العامة مرجح على ما جاء على لهجة قبيلة معينة، من دون مطعن في رواية الميم لأن لها وجهًا معتبرًا في اللغة، ومكانًا في صحة الإسناد. والله أعلم.

ثانيًا: الابدال الصوتي بين الميم والباء

عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في الخوارج: ﴿سيماهم التحليق والتشبيد﴾⁽⁶⁴⁾.

قرئت الكلمة بالميم ﴿التشبيد﴾، وبالباء ﴿التشبيد﴾⁽⁶⁵⁾.

فمن قرأ بالميم ﴿التشبيد﴾ فقد أراد مصدر الفعل (سَبَدَ)، ومعلوم أن مصدر (فَعَلَ) على وزن (تَفَعَّلَ)، ومعنى التشبيد استئصال الشعر، قال الفيروز آبادي: ((سَبَدَ الشَّعْرَ استأصله))⁽⁶⁶⁾، فيكون المعنى: علامتهم التحليق واستئصال الشعر. وبهذا يكون العطف من باب التوكيد بالكلمات المترادفة؛ فإن للتشبيد والتحليق المعنى نفسه.

ومن قرأ ﴿التشبيد﴾ أراد مصدر الفعل (سَبَدَ) ومعناه أحد المعاني الآتية:

الأول: الحَلَقَ ((قال أبو داود: التشبيد: استئصال الشعر كالإسباد والتشبيد))⁽⁶⁷⁾، وعلى هذا الرأي فإن القراءتين بمعنى، وفائدة التكرار التوكيد أيضًا كما في قراءة الميم؛ ومن مجيء الكلمة على هذا المعنى قول النابغة⁽⁶⁸⁾:

مُنْهَرَّتِ الشَّدَقِ لَمْ تَنْبُتْ قَوَادِمُهُ فِي حَاجِبِ الْعَيْنِ مِنْ تَسْبِيدِهِ زَيْبُ

والشاعر ((يعني بالتسبيد: ما تساقط من زغبه))⁽⁶⁹⁾، أو بمعنى ((أن ينبت شعره بعد

أيام))⁽⁷⁰⁾.

الثاني: إطالة الشعر، وهذا ما يجعل الكلمة من الأضداد، فيكون معنى الفعل سَبَدَ شَعْرَهُ، أي: حَلَقَهُ وطَوَّلَهُ؛ وهما معنيان أحدهما ضد الآخر⁽⁷¹⁾. ويمكن إلحاقها بقواميس الأضداد التي لم تذكر الكلمة بهذين المعنيين. وقد ورد في اللغة ما يساند هذا الاجتهاد؛ قال كراع النمل: ((سَبَدَ شَعْرَهُ: حَلَقَهُ وطَوَّلَهُ؛ ضد))⁽⁷²⁾.

الثالث: عدم التعطر والغسل للرأس، قال الهروي: ((هو ترك التَّدَهْنِ وَغَسْلِ الرَّأْسِ))⁽⁷³⁾.
 وذهب أبو عبيدة إلى أنه قد يراد الحلق وعدم التعطر جميعاً⁽⁷⁴⁾. ويمكن القول إن المعاني الثلاثة
 يجمع بينها تميز الشعر شعاراً للخوارج بإحدى الطرائق: بالحلق، أو الإطالة، أو عدم التعطر
 والغسل.

وقد تتحكم في شعارهم الأعراف والتقاليد السائدة في المجتمعات التي يظهرون فيها،
 فالمجتمع الذي تسود وتنتشر فيه عادة إطالة الشعر مثلاً لا يمكن أن يكون شعارهم فيه إطالة
 الشعر، والعكس أيضاً صحيح، أي: إنهم يخالفون عرف بلدتهم الذي يظهرون فيه؛ لأن الشعر
 يشترط فيه أن يكون متميزاً، والتميز يأتي من مخالفة العرف والمألوف.

الرابع: وقد يراد الإفراط في القتل⁽⁷⁵⁾، وعلى ذلك فهي أيضاً مشتقة من المعنى الأول، ولكن
 من جهة الرمزية؛ ولا شك أن هذه الصفة كانت ملازمة للخوارج في كل الأعصر التي ظهوروا فيها.
 الخامس: وقد يراد الإفراط في مخالفة الدين⁽⁷⁶⁾، ويشهد لهذا المعنى قول النبي ﷺ في الفتنة
 الحالقة: ﴿ لا أقول تحلق الشعر، لكن تحلق الدين ﴾⁽⁷⁷⁾، وإفراط الخوارج في مخالفة الدين معروف،
 وهو مأخوذ من قول رسول الله ﷺ في صدر الحديث: ﴿ يمرقون من الدين كما يمرق السهم من
 الرمية ﴾ أي: يخرجون منه، ولا يرجعون إليه كما يخرج السهم عن القوس ولا يرجع إليه؟

ومن هذه الجولة بين شروح الحديث والمعاجم يتبين أن القراءتين متقاربتا المعنى عند
 الهروي، فبعدما ذكر معنى التسييد قال: ((والتسميد مثله))⁽⁷⁸⁾، يقصد مثل التسييد في المعنى، أي:
 إن معنييهما متقاربان، أو إن ((معناهما واحد))⁽⁷⁹⁾، ونص عبد الملك بن حبيب السلمي على أنهما
 لغتان في الكلمة⁽⁸⁰⁾، وهذا معناه أنها كلمة واحدة تلفظ بالباء وبالميم بحسب اختلاف البيئات
 اللغوية؛ لكنه لم يذكر لنا لغة من العرب هذه؟

وقد كان الناس ((في عهد الصحابة لا يحلقون رؤوسهم إلا في النسك أو الحاجة، وأما
 هؤلاء فقد جعلوا الحلق شعارهم، ويحتمل أن يراد به حلق الرأس واللحية وجميع شعورهم))⁽⁸¹⁾. وحلق
 الشعر كان من علاماتهم في العصور الأولى، وكذلك كان الرجل الذي خرج هؤلاء الناس من
 ضنئته، فذكر الحديث نفسه أنه كان (محلوق الشعر)، ولكن ذلك ((لا يلزم أن يكون الحلق علامة
 على الخوارج في جميع الأزمنة، فإن عادات الناس تتغير وتختلف))⁽⁸²⁾.

وإذا ما أردنا الترجيح فيمكن ترجيح القراءة بالباء ﴿التَّشْبِيدُ﴾، وحصل ترجيحنا لهذه
 القراءة على وفق المعطيات الآتية:

أولاً: الترجيح بحسب الرواية، فقد وردت رواية الباء في صحيح البخاري وفي بعض نسخ
 سنن أبي داود⁽⁸³⁾، في حين وردت رواية الميم في سنن أبي داود⁽⁸⁴⁾ لا في صحيح البخاري؛

وورودها في صحيح البخاري يجعلنا نرجحها، وذلك لمكانة كتاب البخاري بين كتب الحديث هذه المكانة المتأتية من دقة البخاري وإتقان الرواة الذين روى عنهم.

ثانياً: الترجيح بحسب المعنى، لكون القراءة بالباء تحمل معنى قراءة الميم وزيادة، لكون التسميد بمعنى الحلق، والتسبيد بمعنى الحلق وبمعنى إطالة الشَّعر؛ فالقراءة بالباء تغني عن القراءة بالميم. ومتى ما أمكن الحمل على معنى واسع لم نجد مسوغاً للحمل على معنى ضيق.

ثالثاً: الترجيح بحسب واقع الخوارج، إذ إنهم يكون شعارهم في بعض الأزمنة إطالة الشعر، لا تقصيره؛ فيصدق عليهم التسبيد، ولا يشملهم التسميد لأنه يدل على تقصير الشعر فقط. فالقراءة بالباء تشملهم في حال إطالتهم للشعر أو حلقهم له، وهذا يجعلها ملائمة للحالين كليهما على ما يراه الناس من حالهم.

رابعاً: في بعض روايات الحديث ((سيماهم التحليق والتسميد [التسبيد]))⁽⁸⁵⁾. والعطف يقتضي المغايرة، فلا بد أن تكون الكلمة دالة على غير التحليق؛ فلو كانت الثانية دالة على التحليق لكانت زائدة لم تضيف معنى تأسيساً جديداً، بل ستكون توكيداً، والحمل على التأسيس مقدم على الحمل على التوكيد.

أما قراءة الميم فتحمل على التبادل الصوتي بين الصوتين الباء والميم لكونهما من مخرج واحد وهو الشفتان، ومن مثل قوله ﷺ: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: 96]، فأبدلت ميم (مكة) بباء، فصارت (بكة) على رأي من قال بترادفهما⁽⁸⁶⁾.

ثالثاً: الإبدال بين السين والشين: (تسميت) و (تشميت):

قال رسول الله ﷺ: ﴿ حَقَّ الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ ﴾⁽⁸⁷⁾.

الكلمة تُقرأ بشين معجمة ﴿ تشميت ﴾ وسين مهملة ﴿ تسميت ﴾⁽⁸⁸⁾ وهما مصدران على وزن "تفعيل" من الفعل "شَمَّت" أو "سَمَّت".

ومعنى الكلمة هو ((دعاؤك للعاطس إذا حمد الله))⁽⁸⁹⁾، قال الخطابي: ((وأما تشميت العاطس فإنما يجب إذا كان حَمِدَ الله))⁽⁹⁰⁾. وهو أن تقول له: ((رحمك الله، أو تدعو له))⁽⁹¹⁾. هذا في الاصطلاح، أما في اللغة فليست الكلمة مقصورة على موقف العاطس، بل هي بمعنى ((ذكر الله على الشيء))⁽⁹²⁾، أو الدعاء؛ إذ إن ((كل داعٍ بخير فهو مُشَمِّتٌ ومُسَمِّتٌ))⁽⁹³⁾. والمصطلح تعرض عند الانتقال من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي إلى تغيير دلالي انتقلت بموجبه الكلمة من معنى عام هو "أيُّ دعاءٍ بالخير" إلى معنى خاص هو "الدعاء للعاطس" إذا حمد الله ﷻ؛

وهذا ما يطلق عليه الداليون تضييق الدلالة؛ وهو اتجاه من اتجاهات التطور الدلالي⁽⁹⁴⁾، وقد أفرد السيوطي لتضييق الدلالة فصلاً سماه في العام المخصوص⁽⁹⁵⁾.

والفرق في الكتابة بين الكلمة على القراءتين يكون في نقاط الإعجام الثلاث الموجودة فوق الشين، وخلا منها السين، كما هو معروف مستقر عند أهل الخط، وقد توضع النقط فوقها وتحتها قال عبد السلام هارون: ((وفي بعض الكلمات التي تقرأ بالإهمال والإعجام معاً قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل معاً، وذلك مثل "التسميت" و"التشميت" أي: تشميت العاطس، يضعون أحياناً فوق السين نقطاً ثلاثاً وتحتها كذلك، إشارة إلى جواز القراءتين))⁽⁹⁶⁾.

وكان اختلاف قراءتي هذه الكلمة القاضي بالتبادل بين السين والشين سبباً في تأليف محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت 817 هـ) لكتابه ﴿تحرير الموشين في التعبير بالسين والشين﴾⁽⁹⁷⁾، فقد ذكر في مقدمته قصة تأليفه لهذا الكتاب، فقال: ((هذا الكتاب سبب تأليفه أنني قرأت على بعض مشيختي جزء حديث جرى فيه ذكر التشميت، فنطقت فيها بالسين والشين، فسألني المستمع عن نظائرها في كلام العرب، وكنت أستحضر منها زهاء خمسين... فاقترضت ذلك جمعي لهذه الألفاظ))⁽⁹⁸⁾.

وجدير بالذكر أن النقاء التاء والشين، أو التاء والسين في كلمة واحدة بهذا الترتيب ينتج لدينا تركيبين صوتيين يشبهان الصوت الذي يخرج عند حصول العطاس، فالإنسان حين يعطس كأنه يتلفظ التاء والشين أو التاء والسين؛ فهذا من التوافق بين الفعل وجوابه في السنة.

فمن قرأ بالشين المعجمة ﴿تشميت﴾ قصد الدعاء لأن التشميت هو الدعاء في كلام العرب⁽⁹⁹⁾، ((وكل داع لأحد بخير فهو مشمت له))⁽¹⁰⁰⁾، وهو معنى مأخوذ من الشماتة، فيكون معنى شمته، أي: كأنه قال له: ((أبعد الله عنك الشماتة))⁽¹⁰¹⁾، بمعنى ((أن لا يكون في حال يُشمت به فيها))⁽¹⁰²⁾.

ومن قرأ بالسين المهملة ﴿تسميت﴾ فقد جاء بالكلمة ملائمة للسين في كلمة "العاطس" من جهة، وملائمة لمنظومة السينات التي شاعت في الحديث الشريف من جهة ثانية؛ فعليها تكون عندنا في الحديث الشريف (7) سبع سينات، وهذا ما يجعل الحديث ذا نغمة جميلة تستمد جمالها من جمال صوت السين الشائع في هذا الحديث الشريف.

وذكر علماء الصوت أن السين من أصوات الصغير⁽¹⁰³⁾، وهي مجموعة من الأصوات الجميلة؛ وهذا الجمال يتناسب مع جو الأنس بسماع مكارم الأخلاق العالية التي امتلأ الحديث بذكرها، وأصوات الصغير كما يقول سيبويه: ((أندى في السمع))⁽¹⁰⁴⁾، لذلك فإنها تُوظف هنا لتجلب الانتباه على الأشياء المهمة، وهي هذه الأخلاق الكريمة الموجودة في هذا الحديث الشريف.

إن أصل لفظة التسميت بالسين المهملة مأخوذة ((من السَّمْتِ، وهو القصد والهدى))⁽¹⁰⁵⁾، فيكون معنى الكلام أنك ((دعوت له بالهُدَى وَقَصْدِ السَّمْتِ المستقيم))⁽¹⁰⁶⁾، أي: كأن المُسَمِّتَ قال له: ((هداك الله إلى السمّت، وذلك لما في العاطس من الانزعاج والقلق))⁽¹⁰⁷⁾. وبعد فإن الكلمة ((بالشين المعجمة والمهملة لغتان مشهورتان))⁽¹⁰⁸⁾، فكلاهما من لغة العرب، وقد ذكر أنهما لغتان بالمعنى نفسه⁽¹⁰⁹⁾، وقد اختلف العلماء في ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى على رأيين هما:

الأول: أن القراءة بالشين أرجح، قال أبو عبيد: ((الشين أعلى في كلامهم وأكثر))⁽¹¹⁰⁾، واتخذ من الكثرة في كلام العرب دليلاً على ترجيح قراءة الشين، فالقراءة الفاشية في لغة العرب عنده ترجح على ما كان قليلاً في لغتهم. وكذلك رجحها ابن الأنباري بقوله: ((والشين أعلى وأفصح))⁽¹¹¹⁾، ولديه أن الاختلاف بين القراءة بالشين وبالسين يكمن في مستوى الفصاحة؛ إذ إنها بالشين أفصح، وإن كانت بالسين فصيحة، وترجح قراءة الشين ظاهر كلام ابن قتيبة، إذ ذكر أن في التسميت ((لغة أخرى: التسميت بالشين معجمة، وهي المستعملة))⁽¹¹²⁾، وقوله: ((وهي المستعملة)) يوحي تركيبه بقصر الاستعمال على الكلمة بالشين⁽¹¹³⁾، وبمفهوم المخالفة نفهم أن اللفظة بالسين قليلة الاستعمال.

الثاني: أن القراءة بالسين أرجح، وهو اختيار ثعلب ((لأنه مأخوذ من السَّمْتِ، أي: الطريق والقصد))⁽¹¹⁴⁾، فعند ثعلب أن الأصل بالسين المهملة قلبت شيئاً معجمة⁽¹¹⁵⁾؛ فترجيحه قائم على الأصل الذي انحدرت منه الكلمة - على رأيه - لتنتقل إلى المعنى الاصطلاحي الحالي. ولم يذكر لنا ثعلب علة لترجيحه القراءة بالسين إلا الاشتقاق بأنها مشتقة من السمّت، وهذه ليست بالحجة القوية؛ إذ إن القراءة بالشين لها وجه في الاشتقاق على أنها مشتقة من الشماتة كما نص غيره، ولا وجود للقلب بين السين والشين في هذه الكلمة.

ونميل إلى رأي من يرجح القراءة بالشين لما علل العلماء به ترجيحهم للقراءة بالشين، بأنها أعلى في كلام العرب، وأكثر، وأفصح، وهي المستعملة. وهذا لا يعني إلغاء القراءة بالسين؛ إذ هي محفوظة عن العرب، وهي لغة فصيحة، ولها اشتقاقها الذي انحدرت منه.

استعملت الكلمتان بالمعنى نفسه في الحديث، فلا بأس باستثمار الأصلين اللذين انحدرت منهما الكلمتان في تكوين ظلال المعنى المحيطة بالمعنى الاصطلاحي المركزي للكلمة، فيكون الجمع بين معنيي القراءتين محتويًا لظلال المعنى المتأتية من الأصلين الاشتقائيين للكلمتين، فكأن الإنسان المشمت، أو المسمت يقول للعاطس: أبعد الله عنك الشماتة، فلا تكون بحال يُشْمَتُ بك فيها، ودعا له أيضًا بالهُدَى وَقَصْدِ السَّمْتِ المستقيم.

رابعاً: التبادل بين الهاء والتاء

((يا أهل سورة البقرة ! فقال بعض من سمعه: والله ما أحفظ منها آية))⁽¹¹⁶⁾. فوقف بعضهم على الكلمتين (البقرة) و (آية) بالهاء، وقرئ بالوقف على الكلمتين بالتاء⁽¹¹⁷⁾. من وقف عليها بالتاء فإنها لغة طيء، وهي لغة فصيحة⁽¹¹⁸⁾، وذكر سيبويه هذه الظاهرة، بقوله: ((وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في الوقف: طلحت، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل))⁽¹¹⁹⁾. وقال الجوهري: ((ومن العرب من إذا سكت على الهاء جعلها تاء، فقال: هذا طلحت، وخبز الذرت))⁽¹²⁰⁾، وهي لغة طيء⁽¹²¹⁾.

وجاء على هذه اللغة قراءة من وقف على قوله تعالى: ((إن رحمت الله قريب)) وقوله: ((إن شجرت الزقوم)) بالوقف على كلمة (رحمت) وكلمة (شجرت) بالتاء. وعلى ذلك جاء قول الشاعر أبي النجم العجلي:

والله أنجأك بكفّي مسلمت من بعدما وبعدهما وبعدهما

كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت⁽¹²²⁾

وهي من باب تشبيه الوقف بالوصل⁽¹²³⁾. وهي لهجة طيء⁽¹²⁴⁾.

والأرجح الإبدال هاء⁽¹²⁵⁾. وقد تم ترجيح قراءة الإبدال لأنها لغة عامة العرب، وعدم الإبدال لغة قبيلة من العرب وهي طيء.

والراجح الوقف على الكلمة بالهاء، فمن وقف عليها بالهاء فهو الأفصح، وهو المشهور في لغة العرب.

الخاتمة

1 - يعد المستوى الصوتي العصب الذي يغذي فروع اللغة كافة، فلا وجود لأي بناء بمستوياته من غير تآلفٍ للأصوات، وإنّ هذه المستويات لا تستغني عن الصوت اللغوي في تكوينها، وامتداداً لهذه الميزة جعلنا بحثنا يحيط ببعض المرويات الحديثة ذات الاختلافات الصوتية البحتة.

2 - قد تحذف بعض الأصوات من الكلمة تاركة ما يدل عليها بداعي الخفة، أو لدلالة السياق عليه، ومثل القراءة بهمزة واحدة وحذف الثانية، أو القراءة بهمزتين محققتين أو مسهلة الثانية.

3 - إنّ من موجبات التغيير الصوتي المتمثل بالحذف أو الإدغام أو الإبدال، ثلاثة أنواع من التأثير، الأول: التأثير الخارجي، والمقصود به هنا هو أن يكون الداعي لحدوث التغيير من خارج النص، كما في دواعي حذف الهمزة أو إبقائها. أما النوع الثاني فهو التأثير الداخلي، ويراد به أن يكون الداعي لحدوث التغيير من داخل النص، ومثاله حصول الإبدال بين اللام والميم في

الطمطممانية، فهو تغيير ناتج من اشتراك الصوتين في بعض الصفات كالذلاقة والجهر. والنوع الثالث التأثير الخارجي بمسوغات من التأثير الداخلي، ومثاله: الإدغام وعدمه.

4 - من ألوان الإبدال الطريفة التي بحثها الإبدال بين السين والشين، كما في (تسميت) و(تسميت)، فالجرس الذي يتركه الصوتان نراه يخيم على أجواء النص، لينقل إلينا صورة للمعنى، كما إن صفة التفشي التي امتازت بها الشين كأنها حملتها إلى التفشي إلى كثير من الألفاظ الواردة بالسين ليحصل فيها الإبدال بينهما، ولكثرتها جمعها مجد الدين الفيروز آبادي في معجم خاص.

الهوامش

- 1 الخصائص: 1 / 33.
- 2 ينظر اللهجات العربية نشأة وتطوراً: 89.
- 3 ينظر القراءات القرآنية: 15، والظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 32.
- 4 ينظر التحديد في الإتقان والتجويد: 104.
- 5 ينظر الأصوات اللغوية: 88، والأصوات الحلقية عند سيبويه والأخفش الأوسط: 145، 146، ودروس في علم أصوات العربية: 119، وعلم اللغة: 196.
- 6 ينظر أصوات العربية بين التحول والثبات: 31، 70، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 314، والظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 31.
- 7 الظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 32.
- 8 ينظر الكشف عن وجوه القراءات وعللها: 1 / 72.
- 9 رواه أبو داود: 796 برقم (4750) في كتاب السنة / 30 - باب في قتال الخوارج.
- 10 ينظر عون المعبود: 13 / 108.
- 11 الظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 31، وينظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 24.
- 12 ينظر الرعاية: 109، وشرح المفصل: 9 / 107.
- 13 الظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 32.
- 14 الظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 32.
- 15 ينظر الصحاح: 2 / 822، والإتقان: 1 / 101، والظواهر اللغوية والنحوية في قراءة عبد الله بن عامر: 26، والمشكلات اللغوية في القراءات القرآنية: 163.
- 16 ينظر الظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 32.
- 17 ينظر الكتاب: 2 / 167.
- 18 ينظر إعراب القرآن للنحاس: 2 / 7، والخصائص: 3 / 143.
- 19 ينظر الكشف عن وجوه القراءات وعللها: 1 / 71.
- 20 الكشف عن وجوه القراءات وعللها: 1 / 71.
- 21 ينظر شرح المفصل: 9 / 107، وفي اللهجات العربية: 66، والقراءات القرآنية: 30، ولهجة تميم: 82 - 83، والظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 32.
- 22 الظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 44.
- 23 شرح المفصل: 9 / 107، وحق التلاوة: 180، والظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 32.
- 24 الظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 32، وللاستزادة في موضوع التخفيف ينظر الكتاب: 2 / 190، والكشف: 1 / 81، وشرح المفصل: 9 / 107، والتطور النحوي: 40، وفي اللهجات العربية: 66، والقراءات القرآنية: 30.
- 25 ينظر شرح المفصل: 9 / 107، والظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 34.
- 26 الظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 34.
- 27 الظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 44.
- 28 الكشف عن وجوه القراءات وعللها: 1 / 73.
- 29 شرح الشافية لجاربردي: 2 / 570 - 571.
- 30 ينظر الظواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش: 25.

- 31 رواه أبو داود: 363 برقم (2122) كتاب النكاح / 39 - باب القسم بين النساء، والنسائي في السنن الكبرى: 5 / 288 برقم (8936)، ومستخرج أبي عوانة: 5 / 206 برقم (3620)، وتعليق التعليق على صحيح البخاري: 3 / 17، و 4 / 285 برقم (4789).
- 32 ينظر عون المعبود: 6 / 174.
- 33 ينظر عون المعبود: 6 / 174.
- 34 ينظر الكتاب 2 / 424، واللهجات العربية في التراث: 1 / 315، ودراسة الصوت اللغوي: 333.
- 35 ينظر النشر في القراءات العشر: 1 / 215.
- 36 البيت رقم (116) من الشاطبية المسماة حرز الأمان، ينظر إبراز المعاني من حرز الأمان: 1 / 113.
- 37 النشر في القراءات العشر: 1 / 233.
- 38 ينظر سنن أبي داود: 363 برقم (2122) كتاب النكاح / 39 - باب القسم بين النساء، وسنن النسائي الكبرى: 5 / 288 برقم (8936)، ومستخرج أبي عوانة: 5 / 206 برقم (3620)، وتعليق التعليق على صحيح البخاري: 3 / 17، و 4 / 285 برقم (4789).
- 39 صحيح مسلم: 930 برقم (1476) 18- كتاب الطلاق 4- باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بنية، وابن حبان ينظر الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: 1138 برقم (4206) 14- كتاب النكاح 11- باب القسم.
- 40 رواه أحمد: 3 / 319، والشافعي في اختلاف الحديث: 56، والبخاري: 219 برقم (1946) كتاب الصوم / 36 - باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه... ليس من البر...، ومسلم: 699 برقم (1115) كتاب الصيام / 15- باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان...، وأبو داود: 411 برقم (2404) كتاب الصيام / 44- باب اختيار الفطر، والنسائي في المجتبى: 314 برقم (2262 - 2264) كتاب الصيام / باب ما يكره من الصيام في السفر، والحاكم في المستدرک: 1 / 433.
- 41 رواه بهذا اللفظ أحمد: 5 / 434، والطبراني في المعجم الكبير: 19 / 153 - 154 برقم (387)، والبيهقي: 2 / 242 كتاب الصيام / باب تأكيد الفطر في السفر.
- 42 ينظر فقه اللغة وسر العربية: 107.
- 43 الجنى الداني: 207.
- 44 المعنى: 1 / 309.
- 45 الجنى الداني: 140.
- 46 الجنى الداني: 207.
- 47 ينظر المفهم: 3 / 181، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح: 13 / 341.
- 48 ينظر التلخيص الحبير: 2 / 205، والجنى الداني: 140.
- 49 ينظر المعنى: 1 / 308، وعمدة القاري: 11 / 69.
- 50 ينظر الجنى الداني: 207.
- 51 المعنى: 1 / 308.
- 52 ينظر شرح الشافية: 4 / 454، والتلخيص الحبير: 2 / 205.
- 53 ينظر شرح الشافية: 4 / 454، والتلخيص الحبير: 2 / 205.
- 54 ينظر التلخيص الحبير: 2 / 205.
- 55 ينظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: 3 / 265، وإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: 4 / 58 - 59.
- 56 هامش المعجم الكبير: 19 / 153.
- 57 المفهم: 3 / 181.
- 58 ينظر سر صناعة الإعراب: 1 / 423.
- 59 ينظر شرح الشافية: 4 / 451.
- 60 لهجة قبيلة أزد دراسة لغوية: 81.
- 61 فقه لغات العاربة المقارن: 274.
- 62 أبنية المبالغة ودلالاتها في القرآن الكريم: 70.
- 63 بنية الكلمة العربية: 43.
- 64 رواه أحمد: 3 / 64، والبخاري: 878 برقم (7562) في كتاب التوحيد / 57 - باب قراءة الفاجر والمنافق...، وأبو داود: 798 برقم (4753)، واللفظ له في كتاب السنة / 27، 28- باب في قتال الخوارج.
- 65 ينظر عون المعبود: 13 / 113.
- 66 القاموس المحيط مادة (سمد): 289.
- 67 سنن أبي داود: 798، وينظر كتاب الغريبين في القرآن والحديث: 3 / 855، وعمدة القاري: 25 / 302.
- 68 ديوان النابغة الذبياني: 178.

- 69 غريب الموطأ: 1 / 268.
- 70 شرح صحيح البخاري: 10 / 558.
- 71 ينظر المنتخب من غريب كلام العرب: 2 / 592.
- 72 المنتخب من غريب كلام العرب: 2 / 592.
- 73 كتاب الغريبيين في القرآن والحديث: 3 / 855.
- 74 غريب الحديث: 1 / 267.
- 75 ينظر الكواكب الدراري: 25 / 248.
- 76 ينظر الكواكب الدراري: 25 / 248.
- 77 رواه أحمد: 1 / 165، والبيهقي: 10 / 232 في كتاب الشهادات / باب شهادة أهل العصبية، وعبد الرزاق في مصنفه: 10 / 385 برقم (19438) في كتاب الجامع / باب إفشاء السلام.
- 78 كتاب الغريبيين في القرآن والحديث: 3 / 856.
- 79 غريب الحديث: 1 / 267.
- 80 ينظر تفسير غريب الموطأ: 1 / 268.
- 81 عمدة القاري: 25 / 302.
- 82 شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري: 2 / 693 – 694.
- 83 ينظر البخاري: 878 الحديث برقم (7562) في كتاب التوحيد / 57 – باب قراءة الفاجر والمنافق...، وعون المعبود: 13 / 113.
- 84 ينظر عون المعبود: 13 / 113.
- 85 سنن أبي داود: 798 برقم (4753) في كتاب السنة / 27 - باب في قتال الخوارج.
- 86 ينظر النكت والعيون: 1 / 410.
- 87 رواه أحمد: 2 / 540، والبخاري: 143 رقم (1240) كتاب الجنائز / 2- باب الأمر باتباع الجنائز، ومسلم: 1355 برقم (2162) كتاب السلام / 3- من حق المسلم للمسلم رد السلام، ومواضع أخرى، وأبو داود: 838 برقم (5022) كتاب الأدب / 90- باب في العطاس، وابن حبان ينظر الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: 182 برقم (241) 5- كتاب الإيمان / 10- ذكر بيان بأن هذا العدد... لم يرد به النفي عنا وراءه.
- 88 التوضيح لشرح الجامع الصحيح: 9 / 394، وسبل السلام: 4 / 209، وتحقيق النصوص ونشرها: 49.
- 89 العين مرتباً على حروف المعجم: 2 / 272.
- 90 أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: 1 / 662.
- 91 تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين: 1508.
- 92 العين مرتباً على حروف المعجم: 2 / 272.
- 93 الصحاح مادة (شمت): 611.
- 94 أبنية المبالغة ودلالاتها في القرآن الكريم: 71.
- 95 المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 427.
- 96 تحقيق النصوص ونشرها: 49.
- 97 طبع كتاب تحبير الموشين في ذيل القاموس المحيط.
- 98 تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين: 1501.
- 99 ينظر تفسير غريب الموطأ: 2 / 159.
- 100 العين مرتباً على حروف المعجم: 2 / 352.
- 101 المنهاج: 1718، وعون المعبود: 13 / 372.
- 102 المحكم والمحيط الأعظم: 8 / 34.
- 103 أصوات الصفيير هي: السين والصاد والزاي. [ينظر إحكام الأحكام: 1 / 36]
- 104 الكتاب: 4 / 464.
- 105 المنهاج: 1718.
- 106 المنهاج: 1308، وينظر عون المعبود: 13 / 372.
- 107 المحكم والمحيط الأعظم: 8 / 471.
- 108 المنهاج: 1718.
- 109 الزاهر في معاني كلمات الناس: 2 / 171.
- 110 أبو عبيد، وينظر الصحاح مادة (سمت): 557.
- 111 الزاهر في معاني كلمات الناس: 2 / 171.
- 112 غريب الحديث: 2 / 475.
- 113 معلوم لدى النحويين أن دخول الألف واللام على الخبر يفيد القصر فكأنه قال: هي المستعملة فقط لا غيرها.

- 114 المحكم والمحيط الأعظم: 8 / 471، وينظر الصحاح مادة (سمت): 557.
115 المحكم والمحيط الأعظم: 8 / 471، وينظر المنهاج: 1308.
116 رواه ابن أبي شيبة في المصنف: 14 / 525 برقم (38146) باب 37 - غزوة حنين وما جاء فيها.
117 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 2 / 27، واللباب في علل البناء والإعراب: 2 / 202، وشرح قطر الندى: 318.
118 شرح قطر الندى: 318.
119 الكتاب: 2 / 281.
120 الصحاح: 6 / 30.
121 العباب الزاخر: 1 / 383.
122 ديوانه: شرح قطر الندى: 318.
123 ينظر الخصائص: 2 / 186.
124 ينظر بحوث ودراسات في اللهجات العربية: 13.
125 أوضح المسالك: 4 / 348.